على الرئيس الجديد أن يتولى بنفسه هذه المهام والتمرغ في وحل الخيانة السافرة منذ اللحظة الأولى لتوليه الرئاسة.

من الطبيعي أن نتوقع أن تُقْدِم واشنطن على الضغط على إسرائيل لتيسير مهمته وتخفيف وطأة شروطها (بدأت بإجراء شكلي بتعهد تل ـ أبيب بالوفاء بالتزاماتها بإنجاز الانسحاب في موعده).

لكن إلى أي مدى يمكن أن تمارس مثل هذه الضغوط؟!!

هل يمكن أن تصل الأمور إلى حد التخفيف بعض الشيء من حدّة إجراءات التطبيع وتأجيل صياغة وتنفيد مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني» ليجري في إطار «المشروع السعودي»، الذي يلقى في المرحلةالأخيرة رواجاً ودعمًا على أوسع نطاق، يصحبه غزل الرياض مع القاهرة عبر تصريحات وزير الداخلية الأمير نايف بأن السعودية «تأمل في أن تعود مصر إلى الأمة العربية». وجعل «مبادرة فهد محوراً لإعادة التضامن العربي» والتحرك الأوروبي النشط وتصريح شيسون وزير الخارجية الفرنسي، عن زوال العقبة (السادات) من طريق عودة مصر للصف العربي... الخ. ثم أن تتخلى واشنطن ـ مؤقتاً على الأقل ـ عن مطلب ربط مصر بشكل سافر بمعاهدة عسكرية؟

من المتصوَّر أن تلجأ إدارة أميركية «ذكية» إلى انتهاج سياسة مرنة من هذا القبيل، فهي تتفق مع مصالحها، إذ تتيح للنظام المصري أن يستقطب قطاعات لا يستهان بها من المعارضة البورجوازية استجابة لدعوة المصالحة التي اطلقها مبارك ليتفرغ «للردع القاطع والحساب العسير»، ضد القوى الثورية الأصيلة (الخطاب الذي القاه بمناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية).

وعلى الرغم من ذلك، تراودنا شكوك قوية ضد هذا الاحتمال. فلسنا في عهد ايزنهاور «المستريح»، بل في ظروف الأزمة الطاحنة للرأسمالية العالمية، بكل انعكاساتها على «الوحش الجريح» المسعور.

وهناك من الشواهد ما يُـرَجِّح اعتماد الخط المعاكس الذي يتمثل في التحرك العسكري الاميركي المكثف داخل مصر وحولها، والمخططات النشطة لعدوان عسكري ضد الجماهيرية الليبية وتصاعد عمليات القمع والاعتقالات الواسعة.

ولا تخفي الولايات المتحدة حقيقة إدراجها لمصر في وضع «المحمية»، إذ يعلن وزيرا الخارجية والدفاع احتمال «أن تنشأ ضرورة إلى العمليات القتالية دعمًا لمصر»، وأن «واشنطن مستعدة للقيام بكل ما هو ضروري للدفاع عن مصر من العناصر الداخلية المعادية لأميركا». (مجلة بيزنس ديك الأميركية).

وتتركز المخاوف على مدى «ولاء» مؤسسة الجيش. فمنذ إحجام القوات المسلحة عن